



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المجلس

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

روما، 4-8 ديسمبر/كانون الأول 2017

تقرير الدورة السابعة والستين بعد المائة للجنة المالية
(29-31 مايو/أيار 2017)

موجز

نظرت اللجنة، في دورتها السابعة والستين بعد المائة، في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2017.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2017.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



mt516

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

3	مقدمة.....
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016.....
7	سياسة الكشف عن تقارير الرقابة
7	تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
8	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
9	التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه
10	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية ورد إدارة البرنامج عليه
11	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغيرات في الموارد البشرية ورد إدارة البرنامج عليه
12	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي
	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج
13	(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016).....
14	الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات
15	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة
17	المسائل المتعلقة بمنظمة الأغذية والزراعة
17	حسابات مجمع السلع والخدمات – صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين
18	مسائل أخرى
18	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثامنة والستين بعد المائة.....
18	أية مسائل أخرى
18	الوثائق المقدمة للعلم

مقدمة

- 1 قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السابعة والستين بعد المائة.
- 2 وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Khalid Mehboob، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل)
 - السيد Xu Yubo (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)؛
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Lupino jr. Lazaro (الغلبين)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيد سيد أحمد الأمين حميد الأمين (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3 وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Maria Esperança Pires Dos Santos (أنغولا) عُيِّنت لتحل محل السيد Carlos Alberto Amaral في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson في هذه الدورة؛
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل) عُيِّنت لتحل محل السيد Antonio Otávio Sá Ricarte في هذه الدورة؛
 - السيد Xu Yubo (الصين) عُيِّن ليحل محل السيد Niu Dun في هذه الدورة؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنت لتحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - السيد سيد أحمد الأمين حميد الأمين (السودان) عُيِّن ليحل محل السيدة عبلة ملك عثمان ملك في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيد Thomas M. Duffy في هذه الدورة.
- 4 ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة السابعة والستين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من:

- كوبا
- الجمهورية الدومينيكية
- فرنسا
- إيطاليا
- هولندا
- المملكة المتحدة
- جمهورية فنزويلا البوليفارية

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016

6- ناقشت اللجنة وثيقة "الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2016"، بمساعدة من إحاطة قدمتها أمانة البرنامج توضح تفاصيل العناصر الرئيسية في الكشوف المالية المراجعة.

7- وأبلغت اللجنة بتغيير السياسة المحاسبية بشأن إثبات الإيرادات غير التبادلية من أجل تقديم معلومات مفيدة تتعلق بإيرادات المساهمات المقررة للسنوات القادمة. ونتيجة لذلك، سُجلت إيرادات مؤجلة قدرها 986 مليون دولار أمريكي في عام 2016 و 239 مليون دولار أمريكي في عام 2015 (كما أعيد بيانها).

8- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء التحركات في العناصر الرئيسية من الكشف المالي الثاني الذي ساهم في فائض عام 2016 البالغ 542 مليون دولار أمريكي مقارنة بعجز في عام 2015 (51 مليون دولار أمريكي). ويعزى هذا الفائض أساساً إلى الزيادة في إيرادات المساهمات (5.8 مليار دولار أمريكي مقابل 4.7 مليار دولار أمريكي في عام 2015) التي تم إثباتها، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعد تأكيدها كتابة من جانب الجهات المانحة، وحيثما كانت المساهمة مخصصة لسنة الإبلاغ المالي الحالية، وإلى الزيادة في مجموع النفقات (5.4 مليار دولار أمريكي مقابل 4.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015) التي تم إثباتها عند توريد البضائع والخدمات.

9- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء التحركات في العناصر الرئيسية من الكشف المالي الأول، وهي: زيادة في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل (2.0 مليار دولار أمريكي مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015)؛ وزيادة في المساهمات المستحقة القبض (3.2 مليار دولار أمريكي مقابل 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2015)؛ وانخفاض في المخزونات (643 مليون دولار أمريكي مقابل 650 مليون دولار أمريكي في عام 2015)؛ وزيادة في خصوم استحقاقات الموظفين (660 مليون دولار أمريكي مقابل 613 مليون دولار أمريكي في عام 2015). وأبلغت اللجنة بأن نسبة الاستخدام الكلي للميزانية في عام 2016 كانت 61 في المائة من الميزانية النهائية المستندة إلى الاحتياجات في الكشف المالي الخامس.

10- وأُبلغت اللجنة بأن الأمانة واصلت في عام 2016 ممارسة إدراج بيان عن الرقابة الداخلية، موقع من المدير التنفيذي، لتقديم ضمانات إضافية بخصوص فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وأُبلغت اللجنة بأنه تم بلوغ معدل 100 في المائة في بيانات الضمان التي قدمها جميع المديرين. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن بيان الرقابة الداخلية شمل حالتين جديدتين من أوجه الضعف في الرقابة الداخلية نشأتا في عام 2016، بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة وإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة.

11- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن عدة جوانب تقنية للحسابات السنوية لعام 2016:

الكشف الثاني (كشف الأداء المالي)

12- لاحظت اللجنة الزيادة في خسائر السلع الغذائية، إذ بلغت 21.1 مليون دولار أمريكي في عام 2016 مقابل 11.6 مليون دولار أمريكي في عام 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الخسائر في جنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي بهذه الخسائر في دورته السنوية مع إيضاحات لطبيعة الخسائر وتدابير الحد منها. وسيتم تبسيط عملية الشطب الرسمية لهذه الخسائر بهدف الموافقة على الكشوف المالية السنوية والإبلاغ عنها وإعدادها في الوقت المناسب.

13- ولاحظت اللجنة الزيادة في تكاليف الموظفين، إذ بلغت 826 مليون دولار أمريكي في عام 2016 مقابل 797 مليون دولار أمريكي في عام 2015، وكانت موزعة عبر فئات الموظفين (الموظفون الدوليون، والموظفون الوطنيون، والخبراء الاستشاريون).

الكشف الأول (كشف المركز المالي)

14- استفسرت اللجنة عن الانخفاض في مستوى تمويل خصوم استحقاقات الموظفين من 70 في المائة في عام 2015 إلى 66 في المائة في عام 2016، وأية تدابير للحد من ذلك في المستقبل. وأُبلغت اللجنة بأن خصوم استحقاقات الموظفين تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، مثل التغيرات الديمغرافية للموظفين، وتضخم التكاليف الطبية، وأسعار الفائدة. وفي عام 2016، كان الانخفاض في مستوى التمويل يعزى أساسا إلى انخفاض أسعار الحسم الحالية المستخدمة في تقييم الخصوم وانخفاض أسعار الفائدة الذي يؤثر على كل من سعر الحسم للخصوم ومعدل العائد على الاستثمار. وستجرى دراسة للأصول والخصوم في الجزء الأخير من عام 2017، وسوف يسترشد بها لتحقيق أمثل مزيج من الأسهم والسندات والعملات في استثمارات البرنامج للوفاء بالخصوم الطويلة الأجل لاستحقاقات الموظفين، وسيتم إبلاغ لجنة الاستثمار بنتائجها.

الكشف الخامس (كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية)

15- طلبت اللجنة توضيحاً بشأن استخدام نسبة 67 في المائة من ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة. وأبلغت اللجنة بأن هذه المبادرات تضمن مبادرات متعددة السنوات من أجل التنفيذ الفعال، بما يشمل ترحيل الميزانية إلى السنة اللاحقة.

بيان الرقابة الداخلية

16- استفسرت اللجنة عن مدى متانة بيان الرقابة الداخلية في ضوء القسم 5-2 (فعالية الرقابة في المكاتب الإقليمية) من تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية، الذي سلط الضوء على النهج غير الموحد للرقابة في المكاتب الإقليمية والآثار المحتملة على جودة بيانات الضمان. وأبلغت اللجنة بأن بيانات الضمان قيد التحسين المستمر، ويجري تحليلها بغية جمع الاتجاهات والقضايا، وبأن استعراض المكاتب الإقليمية يحظى باهتمام متزايد. كما أبلغت اللجنة بأن مصدر الأدلة هذا هو أحد العناصر في إعداد البيان؛ أما المصادر الرئيسية الأخرى فتشمل استعراض توصيات المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة، والتقارير الفصلية عن المخاطر، وتعقيبات مكتب المفتش العام ولجنة مراجعة الحسابات. وأبلغت اللجنة بأن الإدارة تعتزم إجراء تحسينات في عملية بيانات الضمان.

توصيات المراجعة الخارجية للحسابات

17- لاحظت اللجنة أن الأمانة قد قبلت توصيات مراجعة الحسابات لعام 2016 المتعلقة بتحسين الضوابط الداخلية في مجال التحويلات القائمة على النقد، وتوضيح السياسات المحاسبية، وتحسين تتبع مسار المراجعة في مجال الإيرادات وتحسين الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.

18- إن اللجنة:

- (أ) درست الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2016 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها؛
- (ب) لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي قد أنجز مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات؛
- (ج) أعربت عن تقديرها لبيان الرقابة الداخلية الذي قدم ضماناً محدداً بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج، وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمخاطر والضوابط الداخلية التي أبرزها البيان. ولاحظت اللجنة أيضاً المعلومات التي قدمتها الأمانة عن احتمال مشاركة المكاتب الإقليمية أكثر في استعراض بيانات الضمان الفردية بشأن فعالية الرقابة الداخلية؛
- (د) لاحظت أن ردود أمانة البرنامج على توصيات مراجع الحسابات الخارجي لعام 2016 ستدرج في "التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" عند تقديمه إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي؛

- (هـ) لاحظت التغيير في السياسة المحاسبية لإثبات إيرادات المساهمات الذي أُدخل في عام 2016، وأن هذا التغيير قد طُبِّق أيضا على الكشوف المالية المقارنة لعام 2015؛
- (و) لاحظت التمويل من الحساب العام البالغ 4 387 371 دولارا أمريكيا في عام 2016 لشطب مبالغ مستحقة القبض؛
- (ز) لاحظت خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2016 البالغة 21.1 مليون دولار أمريكي، والتي تشكل جزءا من النفقات التشغيلية في نفس الفترة؛
- (ح) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2016، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها.

سياسة الكشف عن تقارير الرقابة

19- ناقشت اللجنة "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة" بعد أن قدمت الأمانة إحاطة في هذا الشأن. وقد تمثل الهدف الأساسي للوثيقة المقترحة في إضافة المنتَج الجديد لمكتب المفتش العام، وهو "الاستعراضات الاستباقية للنزاهة"، إلى سياسة الكشف. وقد اقترحت السياسة أن تُتبع في الاستعراضات الاستباقية للنزاهة إجراءات الكشف المطبقة على التحقيقات، أي إطلاع الممثلين الدائمين عليها عند الطلب. وأبرزت اللجنة الحاجة إلى توضيح سبل تنفيذ السياسة وكذلك إلى الإبلاغ عن تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتقارير التحقيقات المنجزة.

20- إن اللجنة:

- (أ) وافقت على التنقيحات المقترحة إدخالها على سياسة الكشف عن تقارير الرقابة والتي توسع نطاق سياسة الكشف بحيث يشمل تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة؛
- (ب) طلبت وضع إجراءات تضمن إعلام الممثلين الدائمين بشكل منتظم بصدور تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتقارير التحقيقات؛
- (ج) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على التنقيحات التي اقترح المدير التنفيذي إدخالها على "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة".

تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

21- استعرضت اللجنة توصيات المدير التنفيذي المتعلقة بتعيين عضوين في لجنة مراجعة الحسابات، وأثنت على أمانة البرنامج وفريق الاختيار والتعيين، الذي ضمّ اثنين من أعضاء المجلس التنفيذي، لتنفيذ عملية اختيار متعمقة ولمراعاة التوازن في التمثيل الجغرافي والجنساني.

22- وفي حين أن اللجنة دعمت تعيين المرشحين المقترحين، فإنها دكرت بأهمية استقلالهما وبعملهما بصفة شخصية وبالتزامهما بتوفير الوقت اللازم لأداء عملهما وفقا لولاية لجنة مراجعة الحسابات، وهي ولاية لا بد من الحفاظ على قوتها.

23- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت كفاءة المرشحين اللذين أوصى المدير التنفيذي بتعيينهما، وهما السيد **Pedro Guazo** (المكسيك) والسيدة **Agnieszka Słomka-Golebiowska** (بولندا)؛
- (ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تعيينهما.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

24- عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2016 إلى 31 مارس/آذار 2017، والتي اجتمعت خلالها لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات. وشملت المواضيع التي نوقشت في جلسات مفتوحة مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات الواردة في اختصاصاتها. وقد ساعدت الجلسات مع المدير التنفيذي وهيئة مكتب المجلس التنفيذي لجنة مراجعة الحسابات على تحديد أهم المسائل التي ستنظر فيها.

25- ونظرت اللجنة في أبرز نقاط التقرير الذي عرضه رئيس لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك مسائل إدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، وكفاءة التكاليف، وتنفيذ الإجراءات المنبثقة عن تقارير الاستعراضات الاستباقية النزاهة، وتشغيل مكتب المفتش العام.

26- وبناء على طلبات من الأعضاء، أكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أنه ينبغي عدم التسامح إطلاقا بإزاء التدليس بالنسبة لجميع الحالات التي اكتشفت فيها ممارسات تنطوي على التدليس، والتي تعين أن تنفذ فيها تدابير وإجراءات منهجية كافية، مشيرا إلى أن ذلك لم يمنع المنظمة من استعراض وتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية وعبثت المخاطر لعملياتها. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة ستعرض تحديثا لبيان تقبل المخاطر إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2018.

27- وأبلغت لجنة المالية بأنه سيجري تقديم مقترح لتكاليف أنشطة إدارة المخاطر كجزء من خطة الإدارة القادمة. وفيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، التي لاحظت اللجنة وجود فجوات في القدرات والمهارات بشأنها، أكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات الحاجة إلى تعزيز الضوابط على التحويلات القائمة على النقد. وأبلغت لجنة المالية بأن الأمانة تواصل تحسين إجراءات الرقابة من خلال التركيز على الأنشطة الطويلة والمعقدة المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد والبعثات المشتركة لتوفير تدريب متعدد الوظائف وزيادة الدعم اليومي للأعمال والتوظيف الخارجي للناس وشراء نظم للمساعدة في سد الفجوات في القدرات، والنظر في مزيد من الترتيبات التنظيمية لتعزيز المساءلة عن هذا الخط الهام للأعمال. وردا على استفسارات أعضاء لجنة المالية عن حساب تكاليف الدعم غير المباشرة، رأى رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن البرنامج يمكن أن يتحرك في هذا الاتجاه، بوصفه قائدا في مجال الشفافية.

28- وأشارت لجنة المالية إلى أن هذه هي المرة الأخيرة التي يعرض فيها الرئيس التقرير نظرا لاقتراب نهاية ولايته الثانية كعضو في لجنة مراجعة الحسابات، فأعربت عن تقديرها لتوجيهاته ورؤيته المستقلة بشأن أنشطة البرنامج.

29- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات للفترة من 1 أبريل/نيسان 2016 إلى 31 مارس/آذار 2017؛
- (ب) أقرت بالدور الهام الذي تؤديه لجنة مراجعة الحسابات وحثتها على مواصلة عملها الجاري؛
- (ج) رحبت بالتقرير الذي تضمن استنتاجات إيجابية عن إدارة المخاطر الكلية وعمليات الرقابة الداخلية وتشغيل مكتب المفتش العام؛
- (د) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات في المجالات الخاضعة لولايتها، ولا سيما المنظورات والآراء الإضافية الواردة في التقرير؛
- (هـ) وافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2017 لينظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

- 30- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 31- وشكرت اللجنة مكتب المفتش العام على تقريره ورحبت بما أبرزه من مجالات المخاطر والتحسين الرئيسية في البرنامج.
- 32- ولاحظت اللجنة أن مذكرة المدير التنفيذي لم تذكر مسألة استنفاد الموارد. وقدمت الأمانة للجنة تأكيدات على أن هذه المسألة تحظى بالأولوية، تماشيا مع تعليقاتها الموثقة في بيان الرقابة الداخلية وتقرير الأداء السنوي لعام 2016، وكذلك في تغطية هذه المخاطرة وتدابير التخفيف منها في سجل المخاطر المؤسسية في البرنامج. ووافقت الأمانة على أن تقدم مذكرات المدير التنفيذي في المستقبل مزيدا من التفاصيل حول تدابير الإدارة المتخذة استجابة لمجالات المخاطر والتحسين الرئيسية التي أبرزها تقرير المفتش العام.

- 33- وأوضحت القائمة بأعمال المفتش العام بالنيابة أنه تم التوصل إلى الرأي السنوي بالاستناد إلى مزيج من تجميع للبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالعمل المنجز، وأن خطة المراجعة السنوية توضع استنادا إلى نهج يقوم على المخاطر، وذلك على ضوء الموارد المتاحة. وبموجب الاستراتيجية الحالية للمراجعة الداخلية، يؤدي مكتب المفتش العام مهامه استنادا إلى موارد مستقرة. وقُدِّم توضيح للجنة مفاده أن ميزانية مكتب المفتش العام شهدت زيادة بين عامي 2015 و2016 من حيث القيمة الشرائية، كما أن ناتجها زاد على الرغم من أن مكتب المفتش العام في البرنامج لديه أقل الموارد مقارنة بنظرائه في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد نوقشت مع لجنة مراجعة الحسابات ومع الإدارة مسألة كفاية

التغطية التي يقدمها مكتب المفتش العام، وذلك عند تقديم خطة العمل السنوية. كما أن الزيادة في ملاحظة المخاطر المرتفعة وفي توزيع الدرجات التي تمنحها المراجعات، جاءت هي أيضا نتيجة للأخذ بنهج يركز على المخاطر.

34- وأكدت القائمة بأعمال المفتش العام بالنيابة كفاءة المراجعات المواضيعية في تدعيم حضور المكتب على المستوى الميداني، وهو ما تعزز أيضا بالتنسيق مع مراجع الحسابات الخارجي.

35- وفيما يتعلق بحالة التدابير المتفق عليها غير المنفذة فيما يتعلق بالمخاطر المرتفعة، أبلغت الأمانة للجنة بأنه، منذ صدور التقرير السنوي، أُغلقت جميع تدابير المخاطر المرتفعة لعام 2015، وهناك خمسة تدابير متبقية بالنسبة لعام 2016. ويخضع الإنجاز الرسمي للتدابير المتفق عليها إلى استعراض من جانب مكتب المفتش العام.

36- وأبلغت اللجنة بأن الفترة الفاصلة بين التحقيقات والمبالغ المستردة تعتبر عنصرا لا بدّ من أخذه بالاعتبار فيما يخص انخفاض المبالغ المستردة مقابل الخسائر الناجمة عن التدليس.

37- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج مقترنا بمذكرة المدير التنفيذي بشأنه؛
- (ب) لاحظت رأي الضمان الذي أصدره المفتش العام والذي يفيد بأن أعمال الرقابة المنفذة لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية؛
- (ج) رحبت بالضمان المتعلق باستقلال مكتب المفتش العام والمقدم من خلال بيان الاستقلال؛
- (د) رحبت باتفاق المدير التنفيذي في الرأي مع التوصيات الواردة في التقرير، وأعربت عن تقديرها لتأكيد الأمانة أن التقارير المقبلة ستقدم تفاصيل أوفى عن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات؛
- (هـ) لاحظت مجالات ممارسات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر التي حددها التقرير باعتبارها تحتاج إلى تحسين؛
- (و) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علما بالتقرير السنوي للمفتش العام، وحثت الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية ورد إدارة البرنامج عليه

38- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية عقب إحاطة قدمها مراجع الحسابات الخارجي وإدارة البرنامج. وكان الهدف من المراجعة هو تحديد ما إذا كانت إدارة اللامركزية تمثل لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وما إذا كان هناك مجال للتحسين، وما إذا كانت الأنشطة والمعاملات والمعلومات تمثل لسياسات البرنامج وإجراءاته وتوجيهاته.

39- وشمل التقرير نتائج متعلقة بخطوط الإبلاغ الخاصة بمديري المكاتب الميدانية، وتقييم مدى جدوى المكاتب اللامركزية، وتحديد طبيعة مسؤوليات الرقابة في المكاتب الإقليمية، وإجراءات الإبلاغ عن الحسائر في المكاتب الميدانية التي قد تشكل تدليسا، واعتبارات خاصة لحضور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل ورصد أثر الإصلاحات التنظيمية. وقدم التقرير 17 توصية وافقت عليها الإدارة كليا أو جزئيا.

40- ولاحظت اللجنة أن المواعيد الزمنية لتنفيذ التوصيات ستُقدم قبل الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها حول مسائل من بينها تعزيز المعلومات عن شبكة الإنترنت للبرنامج ذات الصلة بالهيكل التنظيمي، وأن هذه المعلومات ستكون متاحة لأعضاء المجلس التنفيذي وأسباب الموافقة الجزئية على أربع توصيات.

41- وأبلغت اللجنة بأن الخطط الاستراتيجية القطرية ستعكس النهج البراجمية فضلا عن المعايير والشروط لتيسير استراتيجيات الخروج ونقل الملكية إلى الحكومات الوطنية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل. وأبلغت اللجنة أيضا بأن نقل التكاليف العامة إلى الحكومة الوطنية في حالة البلدان المتوسطة الدخل يمثل أولوية، ولكنه يتطلب وقتا وتنسيقا مع الحكومات الوطنية.

42- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بحسائر الأصول التي قد تشكل تدليسا، أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى الإجراء المحدد في سياسة مكافحة التدليس والفساد الذي يتعين اتباعه وأشار إلى أن التوصيات تهدف إلى تأكيد التزامات المديرين القطريين فيما يتعلق بالإبلاغ عن السرقة التي قد تشكل تدليسا في الوقت المناسب. ولاحظت اللجنة أن الأمانة تتفق مع مراجع الحسابات الخارجي على هذه النقطة وأنها أكدت أن هناك مبادئ توجيهية ستصدر لتيسير عمل المكاتب القطرية في التعرف على السرقة التي قد تشكل تدليسا ومتى يتم الإبلاغ عنها.

43- إن اللجنة:

(أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية، ورد الإدارة على التوصيات الواردة فيه؛
(ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات بشأن التوصيات التي تمت الموافقة عليها جزئيا؛

(ج) لاحظت أن الأمانة تستعرض الإطار الزمني لتنفيذ التوصيات؛

(د) أعربت عن تطلعها إلى تلقي تحديث بشأن التنفيذ من خلال التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية ورد إدارة البرنامج عليه

44- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية عقب إحاطة قدمها مراجع الحسابات الخارجي وإدارة البرنامج. وكان الهدف من المراجعة هو دراسة الموارد البشرية في البرنامج من حيث تنفيذ استراتيجية شؤون العاملين (2014-2017)، وتنفيذ توصيات المراجعة السابقة بشأن نفس الموضوع الصادرة في مايو/أيار 2012، وتطور سياسات الموارد البشرية في المنظمة من عام 2012 إلى عام 2016.

45- واشتمل التقرير على نتائج تتعلق بتوضيح المعايير التي تنظم استخدام كل طريقة تعاقدية، وإعادة النظر في ممارسات التوظيف والأجور الخاصة بالخبراء الاستشاريين، ووضع إطار لتخطيط القوة العاملة، واستعراضات هيكل ملاك الموظفين في المكاتب الميدانية، وإدارة الأداء، وآفاق التطوير الوظيفي للموظفين الفنيين الوطنيين. وقدم التقرير 14 توصية وافقت عليها الإدارة كلياً أو جزئياً.

46- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها حول مسائل من بينها حالة تنفيذ توصيات المراجعة السابقة؛ وعدد الخبراء الاستشاريين، وطول مدة توظيفهم، وممارسات توظيفهم، ومستويات أجورهم؛ والاستعراض المقرر لمكافآت الأداء؛ والتطوير المقرر لأدوات تخطيط القوة العاملة؛ واستخدام تقارير الاستعراض المحيطي الشامل. وأبلغت اللجنة بأن الخبراء الاستشاريين لا يزالون يشكلون جزءاً حيوياً من استجابة البرنامج للاحتياجات من الموظفين وأن التغييرات في السياسة وتنفيذ نظام التوظيف الإلكتروني من شأنهما أن يزيدا شفافية عمليات التوظيف. وقدمت إلى اللجنة معلومات عن اعتبارات المنظمة الأولية بشأن مكافآت الأداء لأصحاب الأداء الاستثنائي للغاية، وأن تقارير الاستعراض المحيطي الشامل قد نفذت لموظفي القيادة التنفيذية وكأداة لتنمية مهارات القيادة لدى الموظفين المرشحين للترقية إلى الرتبين ف-4 وف-5. وفيما يتعلق بموضوع تخطيط القوة العاملة، أبلغت اللجنة بأن شعبة التغذية ستستضيف مشروعاً رائداً لأدوات وعمليات القوة العاملة، واستناداً إلى الدروس المستفادة، فإنها ستعمل بمثابة قاعدة لنشرها في مجالات وظيفية أخرى داخل البرنامج.

47- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية، ورد الإدارة على التوصيات الواردة فيه؛
- (ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات بشأن التوصيات التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛
- (ج) أعربت عن تطلعها إلى تلقي تحديثات في المستقبل بشأن تنفيذ التوصيات، بما في ذلك عن توظيف الخبراء الاستشاريين وأجورهم.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

48- ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد أن قدمت الأمانة إحاطة في هذا الشأن أبرزت فيها التوصيات المنفذة وتلك التي لا تزال متبقية. ومن أصل 52 توصية وردت في التقرير، تم إغلاق 29 توصية خلال دورة الإبلاغ الحالية. ونظراً للتوقيت وعبء العمل، لم يتضمن التقرير التوصيات التسع المنبثقة من مراجعة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016، غير أنها ستكون متاحة في الوقت المناسب لعرضها على دورة يونيو/حزيران السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج. وجرى إبلاغ اللجنة بأن الأمانة قبلت جميع التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016، وهي توصيات تتعلق بمسائل من قبيل تعزيز الضوابط الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد، وتوضيح السياسات المحاسبية، وتحسين تتبع المراجعة في مجال الإيرادات، وتحسين الضوابط في مجال تكنولوجيا المعلومات والنظم.

49- وجرى إبلاغ اللجنة بأن مراجع الحسابات الخارجي قدم آراءه حول جميع التوصيات التي اعتبرتها الأمانة منجزة. وأشارت اللجنة إلى أنه في حين أنه تم إحراز بعض التقدم، فإن التنفيذ لا يزال معلقاً فيما يتعلق ببعض التوصيات، بما في ذلك في مجالات مشتريات الأغذية والتغذية المدرسية. ولاحظت اللجنة التوضيحات المقدمة حول الخطوط الزمنية للتنفيذ، وهي تتباين بسبب عوامل من قبيل تعقد المسائل والحاجة إلى تغييرات في السياسات والنظم. ولاحظت اللجنة اعتراف الأمانة بأن استنفاد القدرات أسهم في إثارة بعض التحديات أمام الخطوط الزمنية المعتمدة للتنفيذ، وأن مناقشة هذه المسألة جارية في إطار الأمانة بغية التخفيف بالصورة الملائمة من المخاطر ذات الصلة، بما في ذلك من خلال تخصيص مزيد من الموارد حسب الاقتضاء.

50- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي؛
 (ب) لاحظت معدل تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي التي لم تنفذ بعد، وأحاطت علماً بالتوصيات الجديدة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في تقاريره المصادرة في عام 2017؛
 (ج) حثت الأمانة على التعجيل بتنفيذ التوصيات المتبقية في إطار الخط الزمني المبين في التقرير؛
 (د) أعربت عن تطلعها إلى تلقي مزيد من التحديات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ؛
 (هـ) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)

51- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) الذي عرضته الأمانة، بما فيه التفاصيل المتعلقة بتقييم التمويل بالسلف الكلية والذي أجرته مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG).

52- وهنأت اللجنة البرنامج على آليات التمويل بالسلف لديه، وهي آليات نمت عبر السنين ولديها سجل ممتاز من حيث الإدارة الحصيفة للمخاطر. وأعربت اللجنة عن تقديرها لجهود الأمانة الرامية إلى التوسع في الإقراض الداخلي للمشروعات بحيث يشمل تحسين الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وخصوصاً من خلال المشروعات الرائدة للتمويل بالسلف الكلية، وذلك على أساس تحليل مستنير للاتجاهات.

53- ولاحظت اللجنة الفوائد المتحققة، والتي قامت مجموعة بوسطن الاستشارية بتحليلها وتحديد كمها، وكذلك التحديات التي واجهها تنفيذ المشروعات الرائدة للتمويل بالسلف الكلية خلال عام 2016، واستفسرت عن الخطوات القادمة التي يمكن أن تتخذ للدفع بهذا المفهوم قدماً. وأشارت اللجنة أنه يمكن لهذه الخطوات أن تشمل توسيع نطاق المشروعات الرائدة بحيث تغطي عملية طوارئ أكبر حجماً وأكثر تعقيداً من قبيل المجاعات الأربع التي تواجه الصومال، وجنوب السودان، وشمال شرق نيجيريا، واليمن. فمن شأن ذلك أن يوفر نتائج أكثر تفصيلاً وأشد أثراً خلال مرحلة المشروعات الرائدة.

54- كما استفسرت اللجنة عن حساب الاستجابة العاجلة والتدابير الجاري تنفيذها بغية زيادة مستوى المساهمات. وارتأت اللجنة أن حساب الاستجابة العاجلة لم يستخدم بعد بكامل إمكاناته، وسألت عما يمكن للبرنامج أن يفعله أيضا لاستغلال هذه الآلية وزيادة مساهمات المانحين.

55- ولاحظت اللجنة، بالنسبة لآليتي التمويل بالسلف الكلية وحساب الاستجابة العاجلة كليهما، أن هناك تحديات تواجه مسألة التوسع في قدرات كل منهما على الاستجابة، وخصوصا التحديات ذات الطبيعة القانونية وتلك المتعلقة بإبراز صورة المانحين. ووافقت اللجنة على أن لمسألتي إبراز صورة المانحين والتوجه إليهم أهمية بالغة ولا بدّ من معالجتهما في حساب الاستجابة العاجلة في المستقبل القريب. وأبلغت اللجنة بأن الخطوات القادمة بشأن التمويل بالسلف الكلية تعتمد إلى حد ما على شروط المانحين، وجرت طمأننتها إلى أن لإدارة المخاطر دائما أولويتها لدى الإدارة في سياق سعيها للتوسع في نطاق المشروعات الرائدة خلال الفترة المتبقية من عام 2017 وفي إطار الحد الأقصى الذي يتراوح بين 150 و200 مليون دولار أمريكي، وفق ما تم إبلاغ المجلس به سابقا. ويعتبر التوجه نحو المانحين خطوة هامة تعين على الأمانة أن تتخذها للترويج لما يجري تحقيقه من تسهيلات ونواتج إيجابية، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين فهم طبيعة قيود المانحين وسبل التخفيف منها إن كان ذلك ممكنا أصلا.

56- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)، بما في ذلك عن استخدام التمويل بالسلف الكلية كمرفق جديد جرى تنفيذه على أساس تجريبي في عام 2016، وعن الدروس الإيجابية المستفادة والتحديات المواجهة خلال ذلك التنفيذ؛
- (ب) أعربت عن تطلعها إلى تلقي تحديثات عن نموذج التمويل بالسلف الكلية في عام 2017؛
- (ج) شدّدت على الحاجة إلى مواصلة تحسين فهم حساب الاستجابة العاجلة وإلى إبراز صورته؛
- (د) دعت المجلس التنفيذي إلى الإحاطة علما بالتقرير.

الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

57- استعرضت لجنة المالية الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات وأبلغت بأن التنقيحات المقترحة نتيجة التغييرات في شروط السفر قد انبثقت عن التوجيه بشأن السفر لعام 2012 الصادر عن البرنامج والذي أوقف تطبيق بدل الإقامة اليومي التكميلي بنسبة 40 في المائة للمسافرين برتبة أمين عام مساعد، مما حقق تخفيضا قدره 40 000 دولار أمريكي في تكاليف سفر أعضاء لجنة مراجعة الحسابات خلال السنوات الخمس الماضية. كما لاحظت لجنة المالية بأن التنقيحات المقترحة على الاختصاصات ستدخل حيز التطبيق عندما يوافق عليها المجلس في دورته السنوية في يونيو/حزيران أو في أي موعد قد يود المجلس تحديده.

58- وفي أعقاب عرض قدمته الأمانة عن المقترحات الواردة في الوثيقة، نظرت لجنة المالية في مقترحات إضافية تتعلق بتمديد فترة عدم الارتباط السابقة للتعين بالنسبة لأعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وتنقيح طرائق كيفية عرض المرشحين الموصى بهم على المجلس التنفيذي للموافقة عليهم، وإدراج بند للتعويض تماشياً مع الممارسة المتبعة لدى بعض الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي حين أعربت لجنة المالية عن تقديرها للمقترحات الإضافية، فإنها طلبت إتاحة مزيد من الوقت لاستعراض المقترحات ومواصلة دراسة أفضل الممارسات التي تتبعها المنظمات الأخرى المماثلة للبرنامج في هذا المضمار، بما في ذلك التبعات القانونية لهذه المقترحات.

59- وبناء على طلب من لجنة المالية للحصول على وجهات نظر الإدارة بشأن التنقيحات الإضافية المقترحة، أعربت الأمانة عن تقديرها للمقترحات الإضافية المتعلقة بفترة عدم الارتباط السابقة للتعين وبند التعويض، وعن تحفظاتها على تعديل عملية تقديم المدير التنفيذي لمقترحاته المتعلقة بالتعين إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وذكرت بأن لجنة مراجعة الحسابات، بوصفها هيئة مستقلة خارجية، ترفع تقاريرها إلى كل من المجلس والإدارة، تنخرط بشكل مثمر وفعال مع الإدارة عبر تقديم الدعم الاستشاري لها.

60- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت وأيدت التنقيحات المقترحة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات، والتي تعكس ما طرأ مؤخراً من تعزيز لأنشطة الرقابة في البرنامج والتغيرات في الهيكل التنظيمي وسياسة السفر المؤسسية؛
- (ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج على الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات؛
- (ج) وافقت على استعراض التحديثات الأخرى المقترح إدخالها على الاختصاصات وذلك في إحدى دوراتها المقبلة استناداً إلى المزيد من الاستعراض لأفضل الممارسات المتعلقة بفترة عدم الارتباط السابقة للتعين، وعملية تقديم التوصيات المتعلقة بالمرشحين إلى المجلس التنفيذي؛ وتعويض الأعضاء لقاء الأعمال المنفذة في سياق ممارستهم لمسؤولياتهم كأعضاء في لجنة مراجعة الحسابات؛
- (د) طلبت إلى الأمانة تيسير هذا الاستعراض بتحليلٍ للتنقيحات المقترحة، بما في ذلك أية تبعات قانونية قد تترتب عليها.

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

61- رحبت اللجنة بالتحديث عن خارطة الطريق المتكاملة التي ستقدم نموذج عمل جديداً للبرنامج يركز على الأداء، والشفافية، وتعظيم القيمة مقابل المال.

- 62- ولاحظت اللجنة أن الدروس المستفادة من عملية التحول المؤسسي حتى الآن ومن إعداد وتعميم الموجة الأولى من الخطط الاستراتيجية القطرية يجري تنفيذها تدريجياً لتحسين إطار الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافز القطرية المرافقة لها في إطار الموجة 1-باء والموجات المقبلة من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.
- 63- وأبلغت اللجنة بأن وتيرة التنفيذ أثارت بعض الشواغل لدى الأعضاء وأن التحليل الداخلي للدروس المستفادة الأولية الذي أجرته الأمانة يشير إلى الحاجة إلى نهج أكثر مرونة إزاء التنفيذ.
- 64- ولاحظت اللجنة أن الموعد المستهدف لبدء العمل لا يزال 1 يناير/كانون الثاني 2018 بالنسبة لمعظم المكاتب القطرية، وأن بعض المكاتب، على نحو استثنائي، ستستمر بتنفيذ المشروعات في عام 2018، مع العمل في الوقت نفسه على الانتقال نحو إطار خارطة الطريق المتكاملة في موعد لا يتجاوز يناير/كانون الثاني 2019. كما أبلغت اللجنة بأن الأمانة تتوقع أن يواصل نحو 15 مكتباً قطرياً بالعمل بموجب الإطار الحالي في عام 2018.
- 65- ولاحظت اللجنة أن زيادة المرونة ستوفر فترة زمنية أطول للنظر في التغييرات الضرورية التي يتعين إدخالها على اللائحة العامة للبرنامج ونظامه المالي في مجالات بالغة الأهمية من قبيل تفويض السلطات والاسترداد الكامل للتكاليف لجمع وتقييم الدروس المستفادة بطريقة منهجية وتحسين نموذج التوسيم عبر مجالات التركيز.
- 66- وأبلغت اللجنة بأنه قد تطرأ احتياجات لموارد إضافية لعام 2018 نتيجة للأخذ بنهج أكثر مرونة، وبأنه يجري حالياً استعراض تلك الاحتياجات. وستعرض الاحتياجات الإضافية كجزء من المبادرات المؤسسية الحاسمة المقترحة في خطة الإدارة، على أن تسبقها مشاورات غير رسمية.
- 67- وأحاطت اللجنة علماً بأن الأمانة تعتزم أن تقدم، في الدورة العادية الثانية لعام 2017، المبادئ المؤقتة لتوجيه تطبيق للاسترداد الكامل للتكاليف، والتفويض المؤقت لسلطة إدخال تنقيحات لا تتعلق بتغييرات أساسية أو الاستجابة في حالات الطوارئ أو توريد الخدمات، وبأوجه الخروج المعينة عن أحكام اللائحة العامة للبرنامج ونظامه الأساسي بهدف التمكن من تنفيذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، وهيكل ميزانيات الحوافز القطرية في عام 2018.
- 68- ولاحظت اللجنة أن المجلس التنفيذي، بعد إجراء مشاورات كثيفة وبعد النظر في الدروس المستفادة من ترتيبات الحوكمة المؤقتة في عام 2018، سينظر في رزمة التعديلات النهائية على اللائحة العامة للبرنامج ونظامه الأساسي، وذلك في دورته العادية الثانية لعام 2018.
- 69- واستعرضت اللجنة اقتراح الأمانة المتعلق باستخدام آلية الموافقة بالمراسلة فيما يتعلق بتنقيحات ميزانيات المشروعات في إطار النظام الحالي وبالتمديد الزمني للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، تسليماً بأن هذه الآلية ستضمن الدور الرقابي للمجلس التنفيذي خلال عملية الانتقال وفترة التنفيذ.

70- وقُدمت للجنة، في سياق الرد على استفسارها بشأن تطبيق مجالات التركيز، ضماناتٌ تتعلق بأن التوجيهات الإضافية قد صدرت فعلاً وبأنها ستنفذ بصرامة.

71- إن اللجنة:

- (أ) لاحظت التقدم المحرز المبلغ عنه في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، وأعربت عن تقديرها له؛
- (ب) دعمت مقترح الأمانة بإتاحة مزيد من المرونة في المخطط الزمني لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، بحيث يمكن لبعض المكاتب القطرية أن تستمر في تنفيذ المشروعات في إطار النظام الحالي بعد 1 يناير/كانون الثاني 2018، مع الحفاظ على الالتزام بالانتقال كلياً إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة بحلول يناير/كانون الثاني 2019؛
- (ج) لاحظت أن هذا المقترح يتطلب الخروج عن بعض أحكام اللائحة العامة والنظام المالي، وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يقدم مقترحاً رسمياً بهذا الشأن لالتماس موافقة المجلس التنفيذي عليه في دورته العادية الثانية لعام 2017؛
- (د) لاحظت أن الأمانة ستقدم مقترحات إلى الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2017 بخصوص التفويض المؤقت للسلطة والمبادئ التي ستوجه التطبيق المؤقت للاسترداد الكامل للتكاليف فيما يتعلق بالمخطط الاستراتيجية القطرية، والمخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والمخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وعمليات الطوارئ المحدودة في عام 2018؛
- (هـ) أيدت، كتدبير مؤقت، الإجراءات المعروض في الوثيقة فيما يتعلق بالموافقة بالمراسلة على تنقيحات ميزانيات المشروعات في عامي 2017 و2018 وعلى التمديد الزمني للمخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية خلال الفترة الانتقالية حتى يونيو/حزيران 2019؛
- (و) لاحظت مقترح الأمانة بأن تقدم التعديلات النهائية المقترح إدخالها على اللائحة العامة والنظام المالي وتفويض السلطة المنقح، إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018، بحيث يبدأ نفاذها في يناير/كانون الثاني 2019، وأوصت باستعراض الحدود الدنيا بعد ثلاث سنوات وتعديلها حسب اللزوم؛
- (ز) أوصت بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشاريع القرارات المعروضة في الوثيقة.

المسائل المتعلقة بمنظمة الأغذية والزراعة

حسابات مجمع السلع والخدمات - صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين

72- استعرضت اللجنة المقترح بتنقيح آلية تمويل صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين، ولا سيما إلغاء الآلية الحالية التي يطلب بموجبها إلى مجمع السلع والخدمات أن ينقل واحد في المائة من مبيعاته السنوية إلى صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين.

73- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها حول العملية التي أدت إلى هذا المقترح، بما في ذلك تأكيدات بمواصلة إبلاغ العاملين بالتطورات.

74- إن اللجنة:

- (أ) دعمت آلية التمويل المنقحة المقترحة لصندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين حيث سيُقدم جزء من الأرباح الصافية السنوية لمجمع السلع والحسابات إلى صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين بعد تحويل حصة كافية من الأرباح إلى صندوق احتياطي مجمع السلع والخدمات، مع الإشارة إلى أن ذلك سيساعد على حماية استدامة مجمع السلع والخدمات؛
- (ب) وافقت على الإجراء الخاص الذي يمكن اتباعه لعرض مشروع قرار المؤتمر على المؤتمر القادم نظراً للظروف المالية الاستثنائية الحالية لمجمع السلع والخدمات؛
- (ج) أيدت مشروع قرار المؤتمر الوارد في المرفق 2 بالوثيقة FC 167/13 وقدمته إلى المؤتمر للموافقة عليه في دورته الأربعين في يوليو/تموز 2017، مع الإحاطة علماً بأن الإشارة إلى أنه ينبغي الاستعاضة عن عبارة "الدخل الصافي" الواردة في مشروع قرار المؤتمر بعبارة "الأرباح الصافية"؛
- (د) شجعت على إجراء مشاورات غير رسمية تضم الرئيس المستقل للمجلس ورؤساء المجموعات الإقليمية قبل انعقاد دورة المؤتمر بشأن هذا الموضوع؛
- (هـ) طلبت تقديم معلومات حديثة في الدورات القادمة للجنة المالية عن استعراض نموذج عمل مجمع السلع والخدمات وعن تمويل صندوق الرعاية الاجتماعية للعاملين.

مسائل أخرى

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثامنة والستين بعد المائة

75- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها الثامنة والستين بعد المائة في روما في الفترة من 6 إلى 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

أية مسائل أخرى

76- إذ تلاحظ اللجنة أن هذا الدورة كانت آخر دورة للرئيس، فإنها أعربت عن تقديرها لتوجيهاته وقيادته لأعمال اللجنة.

الوثائق المقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والمادة الثالثة عشرة-4 (ح) من اللائحة العامة) (FC 167/INF/2).